تفاقم ظاهرة الهجرة والارهاب وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي

THE EXACERBATION OF THE PHENOMENON OF MIGRATION AND TERRORISM AND ITS REPERCUSSIONS ON THE EUROPEAN UNION

ا.م.د ابراهيم حردان مطر
الباحثة غفران عبد الكريم توفيق
الجامعة العراقية/ كلية القانون والعلوم السياسية

المستخلص:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية والارهاب هاجساً مخيفاً يهدد امن وسلامة الدول لاسيما الدول الأوروبية التي شهدت تدفقاً كبيراً للمهاجرين غير الشرعيين نتيجة لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ، كما اصبحت هناك احتمالية دخول عناصر ارهابية الئ اوروبا عن طريق الهجرة غير الشرعية، ولذلك عمد الاتحاد الأوروبي الئ تبني مجموعة من الاجراءات والاليات لمواجهة هذة الظاهرة.

Abstract

The phenomenon of illegal immigration and terrorism is a frightening concern that threatens the security and safety of countries, especially European countries that have witnessed a large influx of illegal immigrants as a result of economic, social and political reasons. There is also the possibility of terrorist elements entering Europe through illegal immigration, and therefore the European Union has adopted a group Of the procedures and mechanisms to confront this phenomenon.

المقدمة

تعد ظاهرة الهجرة من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي لاسيما المجتمع الأوروبي ، وبالرغم من أنها ظاهرة انسانية فرضتها الأزمات الاقتصادية و الاوضاع الأمنية والمعيشية بين مختلف مناطق العالم ، وتهدف لأنتقال الافراد بحثاً عن مكان أمن للاستقرار ، إلا انها اصبحت قضية سياسية امنية تشكل خطراً على الأمن المجتمعي الأوروبي ، إذ يواجه الاتحاد الأوروبي أزمات داخلية على خلفية ملف الهجرة، واختلاف وجهات النظر بين صناع القرار الأوروبيين حول الآليات والسياسات التي يجب اتباعها لوقف موجات الهجرة غير الشرعية، حيث تأخذ هذه الظاهرة منحى خطيراً قد يصل لدرجة التسبب في تفكك الاتحاد الأوروبي، وهو ما قد بدأ يظهر جلياً مع استغلال تيارات وأحزاب اليمين المتطرف لهذا الملف في خطاباتهم العامة المعادية للمهاجرين وللإسلام.

تهدف الدراسة :

الى تناول موضوع الهجرة غير الشرعية والارهاب وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال التعريف بظاهرة الهجرة واسباب تزايدها ، وتداعيات الهجرة والارهاب على الاتحاد الأوروبي ، وأهم الاجراءات الأوروبية لمواجهتها.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول احدئ موضوعات الدراسات الأمنية والمتمثل في : «تفاقم ظاهرة الهجرة والارهاب وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي « من حيث البحث والدراسة لهذة الظاهرة وأسباب تزايدها وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي ، وكيف تحولت هذة الظاهرة من قضية اقتصادية واجتماعية الئ قضية سياسية امنية ، وهو مادئ بالحكومات الأوروبية الئ انتهاج أهم الاجراءات والاليات لمواجهتها.

أشكالية الدراسة :

تتمحور أشكالية الدراسة حول تساؤل اساسي وهو : ما تداعيات الهجرة والارهاب على الاتحاد الأوروبي ، وماهي الاليات والإجراءات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية والارهاب

ومن خلال هذا التساؤل تنبثق تساؤلات فرعية هي :

١. ما الاسباب الدافعة الى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.
٢. ما تداعيات الهجرة غير الشرعية والارهاب على الاتحاد الأوروبي.
٣. ما الاليات والإجراءات التي اعتمدها الاتحاد الاوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

وسيتم دراسة هذة المحاور والاجابة عن هذة التساؤلات من خلال دراسة ظاهرة الهجرة والارهاب واسباب تزايدها وانعكاساتها على الاتحاد الأوروبي ، واهم الاجراءات

والاليات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لمواجهتها.

فرضية الدراسة :

من اجل تحقيق أهداف الدراسة والاجابة عن اشكاليتها تفترض الدراسة ان تزايد تدفق اعداد المهاجرين الئ دول الاتحاد الأوروبي لها اثاراً سلبية على الامن المجتمعي الأوروبي، كما ان انعكاسات ظاهرة الهجرة والارهاب على الاتحاد الأوروبي إدت الئ تبني سياسات أوروبية عاجلة واستثنائية لمواجهتا.

منهجية الدراسة :

من اجل الاجابة عن تساؤل الدراسة واثبات فرضيتها تم تؤظيف منهج دراسة الحالة، لدراسة حالة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والارهاب وماهي تداعياتها على الاتحاد الأوروبي، والمقصود بهذا المنهج هو التركيز على ظاهرة سياسية مغنية عن طريق دراستها وتحليلها ومعرفة اسبابها وتداعياتها.

المبحث الاول
تفاقم ظاهرة الهجرة وتداعياتها

المطلب الاول: – اسباب تزايد الهجرة غير الشرعية

تعد ظاهرة الهجرة من أهم القضايا الدولية المطروحة على الساحة الدولية وفي أروقة المنظمات الإقليمية منها والدولية، إذ ينبثق منها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي تمثل هاجساً، يهدد العلاقات الدولية لاسيما والدول التي ينزح منها المهاجرون غير الشرعيين وبين الدول المستقبلة لهم، وقد كانت أبرز تداعيات أحداث ما يعرف بالربيع العربي هي تفاقم ظاهرة الهجرة لاسيما من الدول (الربيع العربي) فضلاً عن ذلك ان تدهور الاوضاع الأمنية في هذه الدول جعلها تتحول إلى مركزاً لاستقطاب المهاجرين من بقية الدول للعبور من خلالها باتجاه دول الاتحاد الأوروبي كما تستقطب كثير من الجماعات الخارجة عن القانون التي تمارس عمليات التهريب، و تمثل أفريقيا أكبر مصدر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، وذلك عبر البحر المتوسط سواء كان أولئك المهاجرون من دول الشمال الأفريقي، أو من بقية أجزاء القارة، وكانت أكبر البلدان المصدرة للمهاجرين هي (الصومال، بوركينا، فاسو السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، نيجيريا، ساحل العاج)،[1] ويشير موقع منظمة الهجرة العالمية، إلى أن المدة من أول كانون الثاني حتى ١٩ تشرين الثاني من العام ٢٠١٧ ، شهدت محاولة (٦٧,٠٠٠) الف شخصا الهجرة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، ومن ضمن هؤلاء(١٤,٠٠٠) الف وصلوا إلى إيطاليا، و (١٨,٠٠٠) الف وصلوا إلى أسبانيا، و(٢٥,٦١٤) الف وصلوا إلى اليونان، ووصل (١,٠٢٩) الف مهاجراً إلى قبرص.[2]

وفيما يلي نورد احصائيات توضح اعداد المهاجرين غير الشرعيين من العامين (٢٠١٧،٢٠٠٣) في قسمين، حيث يوضح القسم الاول الدول الافريقية، ويوضح القسم الثاني دول الشرق الاوسط. وفقاً للجدولين رقم (١– ١)(١– ٢)

وفي احصائيات يقدمها المركز الأوروبي الرسمي للإحصاء (EuROSTAT) حول طالبي اللجوء وجنسياتهم، حيث يلاحظ التطور المتسارع لطلبات اللجوء، إذ قدرت في دول الاتحاد في العام ٢٠١٣ نحو ٤٣١,٠٠٠ الاف طلب، و٦٢٧,٠٠٠ في العام ٢٠١٤، ونحو ١,٣ الف في العامي (٢٠١٥–٢٠١٦)، وفي العام ٢٠١٧ فقد قدم نحو ٧٠٥,٠٠٠ الف شخص طلب الحماية الدولية داخل دول الاعضاء ٢٨.

في حين يمكن تقسيم نسبة طالبي اللجوء حسب جنسياتهم إلى ٢٧,٨٪ سوريين، و٧٪ عراقيين، و٦٪ نيجيريين، نحو ٥٪ باكستانيين، وتتوزع النسب الاخرى على باقي الافراد التي تعرف دولهم أزمات أمنية وسياسية (السودان، الصومال، افغانستان...).[3]

(١) م. م محمد زهير عبد الكريم ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه قضية الهجرة غير الشرعية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد ١٩ ، جامعة تكريت ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢٠، ص ٥٦

(٢) احمد قاسم حسن: الاتحاد الاوروبي والهجرة غير النظامية، دراسة حالة ليبيا، مجلة حكامة (محكمة)، العدد ٢ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة للدراسات العليا، ٢٠٢١ ، ص ٨٩.

(٣) ضياء الدين او شريف : انعكاسات صعود اليمين على بناء سياسة اوروبية موحدة للهجرة واللجوء، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١ ، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠٢١ ، ص ٦٩١.

جدول رقم (١،١) يوضح اعداد المهاجرين غير الشرعيين لدول الشرق الاوسط من العام (٢٠٠٣- ٢٠١٧)

الدولة	٢٠٠٣	٢٠١٧
بوروندي	٥٣١,٦٣٧	٤٣٩,٢٨٠
جمهورية افريقيا الوسطي	٣٥,٤٠٠	٥٤٥,٤٩٨
جمهورية الكونغوالديمقراطية	٤٥٣,٤٦٥	٦٢٠,٧٧٥
ارتيريا	١٢٤,١٢١	٤٨٦,١٦٩
اثيوبيا	٦٢,٦٧٧	٨٧,٣٨٨
مالي	٤٦١	١٥٠,٢٨٥
نيجيريا	٢٤,٤٢٨	٢٣٨,٩٤٢
الصومال	٤٠٢,٣٣٦	٩٨٦,٣٥٦
جنوب السودان		٢,٤٣٩,٨٦٨
السودان	٦٠٦,٢٤٢	٦٩٤,٥٠٦
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣,٣١٢٤٧٥	٧,٢١٢,٨٤
المجموع	٢,٧٠٤٦١٨٤٧٥مليون	٤,٢٥٨,٨٥١٦٨٢مليون

المصدر: ازمة الهجرة وانعكاسها على الاتحاد الأوروبي وسياسته (الجزء الاول)، متوفر على شبكة المعلومات الدولية،
https://capitalforum.net/%D%8A%3D%8B%2D%85%9D%8A%-9D%8A%7D%84%9D%87%9D%8AC%D%8B%1D%8A%-9D-88%9

جدول رقم (١، ٢) يوضح اعداد المهاجرين غير الشرعيين لدول الافريقية من العام (٢٠٠٣-٢٠١٧)

الدولة	٢٠٠٢	٢٠١٧
ارتيريا	١٢,١٠٧	٣,٩٩١
جمهورية مصر العربية	٦,٤٤٣	٢٢,٠٥٦
العراق	٤٢٢,٥١٢	٣٦٢,٥٠٦
ليبيا	١,٤٥٦	١١,١٨٥
المغرب	١,٢٦٩	٣,٠٦٤
الجمهورية العربية السورية	١٨,٩١٣	٦,٣٠٨,٦١٩
تونس	٢,٥٤٣	١,٨٠٦
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	١,٠٦٣,٥٦٥	٦,٩٦٧,٤٢٣
المجموع	٤٦٦,٣٠٦٥٦٥الف	٤١٧,٨٨٤٠٤٢الف

المصدر: ازمة الهجرة وانعكاسها على الاتحاد الأوروبي وسياسته (الجزء الاول)، متوفر على شبكة المعلومات الدولية،
https://capitalforum.net/%D%8A%3D%8B%2D%85%9D%8A%-9D%8A%7D%84%9D%87%9D%8AC%D%8B%1D%8A%-9D-88%9

كما كان لأحداث الربيع العربي اثرها في تفاقم ظاهرة التحدي الارهابي وتزايد نشاطاته العابرة للحدود، وهو ما مثل تهديداً وتحدياً للدول المستقبلة لإعداد المهاجرين الضخمة وغير المسبوقة،كماحدث مواجهات إرهابية داخل دول أوروبية[٤]، وقد عززت هذه الأحداث الإرهابية من الرؤى السائدة داخل أوروبا عن الإرهاب العربي وخطورته على الأمن القومي لتلك الدول الأوروبية .[٥]

قد اضفت تداعيات الربيع العربي وما تلاها من أحداث في عوصم أوربية عدة، إلى تعقيدات جديدة في مقدمتها الالتباس والتشابك بين الهجرة والارهاب، والبحث عما يمكن عمله في ادارة عمليات الهجرة لبناء منظومة جديدة لها تشمل جميع النواحي الأمنية والسياسية، فضلاً عن ما يتم الترويج له حالياً للربط بين قيم الثقافة، الدين الاسلامي والارهاب، إذ النظرة السائدة في ان هذه الثقافة وهذا الدين متعارضين والقيم الغربية، وانهما قد يمثلان خطراً عليها[٦]

كما ساهمت هذه الأحداث في تعزيز موقف الأحزاب اليمينية في الدول الغربية وتأكيد صحة طروحاتها حول المهاجرين المختلفين ثقافيا، إذ أسست تلك الأحداث لمفهوم جديد حول الخطر أو التهديد، وأصبح الرأي العام الغربي ينظر إلى الجاليات المهاجرة الإسلامية بعين سلبية، وإلى (العنف الإسلامي) بأنه عنف سياسي وإيديولوجي، اي أن ممارسة العنف من أفراد وجماعات ذات انتماء إسلامي تستند إلى حد كبير على عوامل عقائدية، وعلى قناعات دينية وتصورية للشاكلة التي ينبغي أن يكون علها المجتمع[٧] فعندما يصبح تحديد مفهوم (التهديد الإرهابي) في الصراعات الدولية الحالية قائما على أساس ثقافي أو حضاري اقتصادي أو اجتماعي، يضع المواطن الأوروبي القيم الثقافية معيارا لتحديد مصدر الخطر، وتكون (الهوية الأوروبية) محل تهديد من قبل أولئك الأقل شأنا ممن يختلفون عن الشعوب الأوروبية في القيم والمعتقدات[٨]

فقد استقر في الوعي الجمعي لكثير من الأوروبيين الارتباط الشرطي بين الأحداث

(٤) اذ شهدت دول أوروبية اعمال ارهابية منها بريطانيا ففي ٢٢ ايار ٢٠١٧ : قتل ٢٢شخصاً واصيب نحو ٥٠ اخرين في انفجار بقاعة للحفلات في مدينة (مانشستر) بشمال بريطانيا، ومنفذ العملية من اصول ليبية ويقطن في لندن، وتبنى تنظيم (داعش) الإرهابي الهجوم ، في ١١ تشرين الثاني ٢٠١٥ وقعت هجمات في العاصمة الفرنسية «باريس» التي تعرضت لسلسلة هجمات متزامنة أسفرت عن سقوط ١٣٠ قتيلاً أضافة الى ٣٥٠ جريحاً واستهدفت الهجمات مسرح «باتا كلان» في باريس، وتم توجيه الاتهام لمتشددين من اصول مغربية سنة ٢٠١٩ ، في ٢٢ اذار ٢٠١٦ قتل أكثر من ٣٠شخصاً في سلسلة تفجيرات شملت مطار العاصمة البلجيكية بروكسل، ومحطة مترو «مالبيك» في المدينة، ووقعت بعد يوم من إلقاء القبض على «صلاح عبد السلام « المشتبه به الرئيسي في هجمات باريس التي وقعت في نوفمبر ٢٠١٥. للمزيد انظر – جاسم محمد: الاستخبارات الأوروبية معالجات ناقصة لظاهرة المقاتلين الأجانب، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١٥– ١٦.

(٥) مصطفي علوي : عوامل صعود اليمين المتطرف في أوروبا، مجلة السياسية الدولية، العدد ٢٠٨، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٨٧.

(٦) شذى رضا عبد المجيد: اثر الهجرة على الامن والاستقرار والاندماج في الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة،، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص ٧٨.

(٧) يوسف كريم: : دور اليمين المتطرف في امننة الهجرة بأوروبا، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد ٥، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢١، ص ١٦.

(8) Magda Fahsi : (The Rise of Europe›s Far -Right : A Trivialization of Anti – Immigrant Discourse) , mint press News, 27 August 2012)
http://www.mintpress.net/the-rise-of-europes-far-right-a-trivializa-tion-of-anti-immigrant-discourse

الإرهابية والمسلمين. وقد جاءت أحداث مدريد في العام ٢٠٠٤، وتفجيرات لندن في العام ٢٠٠٥ [٩]، وأحداث « شارلي إيبدو « (Charlie Hebdo) بباريس ٢٠١٥، والهجوم الإرهابي بساحة « لاس رامبلاس « (Las Ramblas) الشهيرة بالعاصمة الكتلانية في العام ٢٠١٧، لتعزز الربط المختزل بين وجود المهاجرين وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وجعل دول الاتحاد الأوربي تعيد النظر في الجماعات المسلمة وثقافتها في ضوء حرب الأفكار والثقافات التي يروج لها المفكرون القوميون. وقد كانت أحزاب اليمين المتطرف في مقدمة الاحزاب التي تبنت الخطاب الاسلاموفوبيا[١٠]في الغرب حيث حظي مفهوم (اسلمة أوروبا) بنقاش واسع في الادبيات اليمينية في أوروبا.[١١]

المطلب الثاني : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الاتحاد الأوروبي

باتت مسالة الهجرة غير الشرعية مشكلة رئيسة تؤرق الدول المصدرة والمستقبلة لهم، وتعد أوروبا الوجهة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين، وعلي الرغم من إن هناك قسماً من الدول تجد في استقبال المهاجرين فرصة لمعالجة حالة النقص في أعداد السكان لديها وتجد فيها قوة عاملة من الممكن ان تعوض حالة النقص التي تعاني منها لاسيما بعد أن يتم تأهيلهم في برامج تدريبية من أجل انخراطهم في المجتمعات المستقبلة وزجهم في سوق العمل رغم ذلك الا ان واقع الحال يؤشر ان هناك تداعيات سلبية على دول الاتحاد الأوروبي تتمثل في:

اولاً : التداعيات الأمنية :

تشكل الهجرة غير الشرعية أحد التهديدات التي تواجهها الدول الأوروبية، وذلك نظراً لاستمرار تدفق عدد كبير من المهاجرين بطرق شرعية وغير شرعية، وما يخلفونه من مظاهر الخوف والعنصرية في المجتمعات الأوروبية، وقد حاولت الحكومات الأوروبية معالجة هذه الظاهرة، وذلك من خلال انتهاج مقاربة أمنية، تقوم على تجنيد كل الوسائل الأمنية، وسن القوانين الردعية لمواجهتها، وهو ما يعرف بأمننة ظاهرة الهجرة، التي جاءت بفعل تكاثف عوامل عدة منها ما هو داخلي يتمثل في التوظيف الإعلامي والسياسي لظاهرة الهجرة من قبل وسائل الإعلام واحزاب اليمين المتطرف، والتي تسعى دائماً لربط الهجرة بمختلف الظواهر السلبية كالجريمة المنظمة والإرهاب. أما الخارجي فتتمثل في حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ودورها في إلصاق تهمة الإرهاب بالمسلمين الذين

---

(٩) هي سلسلة تفجيرات استهدفت قطارات الأنفاق في العاصمة البريطانية، وحافلة من طابقين. ونفذ أربعة من المتشددين هذه الهجمات، التي أسفرت عن مقتل ٥٠ شخصاً واصابة ٧٠٠اخرين. للمزيد ينظر – هجمات دامية شهدتها اوروبا منذ بداية الألفية»

تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٦/١. **http://www.bbc.com/arabic/world39362924-**

(١٠) الاسلاموفوبيا: وتعني العداء للسلام والمسلمين، وهي تعني ظاهرة الخوف المرضي التي تسود المجتمعات الغربية من الاسلام وكان لليمين المتطرف اليد الكبرى في صنعها وادراجها ضمن الوعي الجمعي الغربي عامة، والأوروبي خاصة، للمزيد انظر – خيرة لكمين : ظاهرة اللجوء في أوروبا ثنائية التهديد واللامن – دراسة في تنامي الاسلاموفوبيا، من كتاب الاسلاموفوبيا في أوروبا الخطاب والممارسة، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين : المانيا، ٢٠١٩، ص ٧٠.

(١١) يوسف كريم : دور اليمين المتطرف في امننة الهجرة بأوروبا، مصدر سبق ذكره، ص ١٦-١٧.

يمثلون نسبة كبيرة من المهاجرين الوافدين إلى أوروبا.[١٢]

أن أمننة الهجرة غير الشرعية يعني تحويلها من قضية انسائية إلى قضية أمنية، ما يستوجب اتخاذ (تدابير استثنائية[١٣]) ردعية لمواجهة هذا التحدي[١٤]

كما أن للإعلام دوراً في أمننة ظاهرة الهجرة، حيث تعتمد الحكومات والدول الأوروبية بصفة متزايدة على تصور وسائل الإعلام في صوغ سياساتها للهجرة، كما تستخدم هذه الحكومات وسائل الإعلام من أجل توجيه الرأي العام الوطني والدولي في اتجاه يخدم مصالحها[١٥]

وكان لتفاقم تداعيات الهجرة والارهاب على الاتحاد الأوروبي أثرها في تنامي :

١-اليمين المتطرف[١٦]: حيث صعود (الاحزاب اليمينية[١٧]) المعادية للهجرة، والتي

(١٢) رسي مشري : امننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية، الدوافع والانعكاسات، مجلة سياسات عربية، عدد ١٥، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص ٦١.

(١٣) لقد بادرت أروبا إلى اتخاذ التدابير التشريعية لمواجهة ظاهرة الهجرة، فبدأت كل دولة باتخاذ سياستها وتشريعها الخاص في مجال الهجرة، ثم تغير هذا التوجه، فبدأت الدول تنظر إلى القضية بأنها تخص الدول الأوربية جميعاً، فكان ذلك بداية السعي لإيجاد سياساتٍ مشتركةٍ بين دول الاتحاد الأوربي من جانب، وبينها وبين الدول خارج الاتحاد من جانب آخر، فكان أول اتفاقيةٍ جماعيةٍ في شأن الهجرة في العام ١٩٨٥ وهي الاتفاقية المعروفة باتفاقية (شنغن)، ثم تتالت بعد ذلك القمم والاتفاقات الجماعية لدول الاتحاد الأوربي، ففي قمة (تامبير) عام ١٩٩٩، قرر رؤساء دول الاتحاد الأوربي تبني سياسةٍ مشتركةٍ للتعامل مع الهجرة من أجل سد الثغرات في المجال الاقتصادي كتوفير الأيادي العاملة، وفي قمة (سالونيكي) في العام ٢٠٠٣ حاولوا وضع معايير موحدةً لدول الاتحاد من أجل التصدي للهجرة السرية وتضييق فرص الدخول إلى أوروبا إلا وفق شروط محددة، وفي مبادرة مكملة لهذه السياسة تبنى مجلس الاتحاد الأوربي برنامج لاهاي في العام ٢٠٠٤ والذي يضع أهدافا لتقوية الحرية والأمن ضمن الاتحاد الأوربي خلال الفترة ما بين العامي (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠)، وكانت أهدافه الرئيسية تقوية الحقوق الأساسية كحرية التنقل، وتطوير إدارة متكاملة للحدود الخارجية للاتحاد الأوربي، وفرض إجراءاتٍ مشتركةٍ وضمان إجراءاتٍ وقائيةٍ فعالةٍ. للمزيد انظر – محمد بشر جوب : سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة ... اتجاهاتها وانعكاساتها على المهاجرين الأفارقة،

https://kitabat.com/cultural/%D%8B%3D8%9A%D%8A%7D%8B%3D%8A%7D%8AA

وكذلك – محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ٤، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١١، ص ٢٦٠.

(١٤) عادل زقاغ : المعضلة الامنية المجتمعية، خطاب الامنية وصناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون العامة (محكمة)، عدد ٥، الجزائر، ٢٠١١، ص ١٠٩.

(15) Anastassia Tsoukala, Le traitement me›diatique de la criminalite› etrangere en Europe, cairn nfo,vol.26,2002,p.65.

(١٦) اليمين المتطرف : هو مصطلح سياسي يطلق على التيارات والأحزاب السياسية التي تهدف إلى حماية التقاليد والأعراف في المجتمع من خلال التدخل القسري واستخدام العنف و الأسلحة لفرض التقاليد والقيم . ويعتقد (كاس ميد) أن الأسس الأيديولوجية المشتركة لليمين الأوروبي المتطرف هي أربعة : القومية أو الانتماء للوطن، وكراهية الأجانب، حفظ القانون والنظام، والرؤية الشوفينية للرفاهية، بحيث يجب على الدولة ضمان رفاهيتها من خلال سياستها الاجتماعية رفاهية أفراد الأمة دون الأجانب. انظر – هيبة غربي : تداعيات الانسحاب البريطاني على المسالة الامنية في الاتحاد الأوروبي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين: المانيا، ٢٠١٨ ، ص ١١٩.

(١٧) ١-هولندا – حزب الحرية :- وهو حزب يميني تتشابه أفكاره مع حزب الجبهة الوطنية الفرنسي، بتبنيه موقفاً معادي للاسلام، وللاتحاد الأوروبي والمهاجرين الأجانب، وهو يرفض انضمام دولة مسلمة كتركيا للاتحاد الأوروبي، و يستند منهجه الئ التراث المسيحي في أوروبا ونتيجة لتلك الأفكار حصل حزب الحرية بزعامة غيرت فيلدرز على (٤ مقاعد) في البرلمان الأوروبي الحالي من أصل (٢٦ مقعداً) مخصصًا لهولندا.

١-بريطانيا – حزب الاستقلال : أحرز حزب الاستقلال البريطاني في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥ نحو ١٣٪ من الأصوات، وبسبب قانون الأغلبية الانتخابية فاز بمقعد واحد فقط. لكن بالنظر إلى مجموع الاصوات، فأنه احتل المرتبة الثالثة، والهدف الرئيسي للحزب الذي تأسس في العام ١٩٩٣، هو انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كما يتطلب رقابة صارمة على الهجرة ويرفض المجتمع متعدد الثقافات.=

تنتهج سياسات متشددة بهدف كسب المزيد من اصوات الناخبين، ولو بالتعارض مع المبادئ والقيم الأوروبية، والخطاب للسياسي الحاد من جانب بعض الدول الرافضة لسياسات استقبال اللاجئين في أوروبا، لما تمثله من عبئ اقتصادي وأمني عليهم، اضافة إلى (اليمين الأوروبي) الذي يستغل ظاهرة الهجرة لإبراز سلبية السياسات التي يتبعها اليسار الأوروبي ويركز اليمين المتطرف في سياسته على :([١٨])

أ – ايقاف هجرة الأجانب إلى أوروبا و طرد الأجانب من الموجودين قدر المستطاع

ب – كره الإشتراكية والعدالة الإجتماعية بشكل عام وتأييد الرأسمالية على المستوى الإقتصادي.

ج – المحافظة على القيم التاريخية والتقليدية لمجتمعاتها .

د – معظم هذه الأحزاب رافضة لمشروع الوحدة الأوروبية، لأنها تخشى أن يؤدي إلى تذويب القوميات في دولة واحدة، كما تجد في مؤسسات الاتحاد الأوروبي انها سبب في فرض قبول المهاجرين ضمن دول الاتحاد بحسب نظام الحصص المعتمد لاسيما وان الاتحاد الأوروبي كمؤسسة ينظر إلى قبول المهاجرين بشكل ينسجم مع سياسته القائمة على حماية حقوق الانسان.

٢– العبء الملقى على دول جنوب أوروبا مثل (اليونان، مالطا، ايطاليا) بسبب موقعها الجغرافي، فقد استقبلت ايطاليا في العامي ٢٠١٥، ٢٠١٦ وحسب ما قالت وزارة الداخلية الايطالية ان اكثر من ١٨١ الف مهاجر وصلوا إلى ايطاليا بالقوارب، مما أدى للشعور بتخلي أوروبا عنها.

٣– تصاعد المخاوف الأمنية من الارهاب، فقد اظهرت التحقيقات في اغلب الهجمات الارهابية التي شهدتها أوروبا اخيراً ان مرتكبيها اغلبهم من المهاجرين الذين

=٢–المانيا – الحزب القومي الديمقراطي: سمي هذا الحزب بالنازية الجديدة، لأن أفكاره مستوحاة من الأيديولوجية النازية وخاصة الإيمان بالقيادة الديكتاتورية ضد الأقليات والتمسك الشديد بالقومية الألمانية القائمة على العرق، وهو يرفض المساواة بين البشر، واعتبر فوز (اوباما) برئاسة الولايات المتحدة مؤامرة من السود واليهود لالغاء هوية أمريكا البيضاء، ورغم حالة العداء بين الحزب والحكومة والمحاولات الأمنية. في العام ٢٠٠٣ لحظره بسبب تظاهراته العنيفة، تمكن الحزب من السيطرة على مدينة «درسدن» وفي الانتخابات البرلمانية الأخيرة في العام ٢٠١٣ حقق هذا الحزب ١,٣٪ ومقعدا لالمانيا داخل البرلمان الأوروبي .

٣–فرنسا – حزب الجبهة الوطنية : ارتفعت شعبية هذا الحزب مؤخرًا نتيجة زيادة أعداد المهاجرين وتدهور الوضع الاقتصادي في فرنسا، فهو حزب معادي للهجرة والمسلمين، لعضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية والعملة الموحدة، وحقق الحزب عدد من النجاحات في العامي ٢٠١٤/٢٠١٥ في عدد من الاستحقاقات الانتحابية أهمها الانتخابات المحلية وانتخابات البرلمان الأوروبي، فقد حصل على ٢٣ مقعداً من أصل ٧٤ مقعداً مخصصة لفرنسا قبل تشكيل تحالف في البرلمان الأوروبي تحت اسم (تحالف أوروبا من اجل الشعوب والتحرير) ، ENF مع أحزاب يمينية شعبوية أخرى، و تبرز زعيمته مارين لوبين، كواحدة من أهم الوجوه في سباق الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام ٢٠١٧، ووضعت حزبها في صفوف الأحزاب الرئيسية في فرنسا. كانت هذه أهم الأحزاب اليمينية المتطرفة الرئيسية في أوروبا إلى جانب العديد من الأحزاب اليمينية الأخرى التي تشترك جميعها في بعض الخصائص اهمها أن المهاجر هو السبب الرئيسي لكل ماهو سيء. انظر: د. حسين طلال مقلد : نظرية الاحزاب .الاحزاب الأوروبية فوق القومية والبرلمان الأوروبي معالم روية مستقبلية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط١، ٢٠٢٠، ص٥٥ . وكذلك : هيبة غربي: تداعيات الانسحاب البريطاني علي المسالة الامنية في الاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ، ص ١٢٠.

(١٨) هيبة غربي : اهم الاحداث الارهابية في اوروبا وارتباطها بالهجرة غير الشرعية ، من كتاب مستقبل الاتحاد الاوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية،المركز الديمقراطي العربي ،للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المانيا: برلين، ٢٠١٨ ، ص ٦٧.وكذلك – شذى رضا عبد المجيد: اثر الهجرة علي الامن والاستقرار والاندماج في الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠ ، ص ١٤٠.

تسللوا لأوروبا، أو مهاجرون مقيمون منذ مدة طويلة.

وإن إثارة الخوف من الهجرة والمهاجرين يرتبط في الغالب بالسياقات الانتخابية الأوروبية، وتستثمرها بالدرجة الأولى الأحزاب اليمينية المتطرفة، والتي قد أصبحت طرفا فاعلاً في المعادلات الانتخابية، وفاعلاً سياسياً يتزايد تأثيره في صياغة الرأي العام الأوروبي، كونها نصبت نفسها مدافعة عن التميز الثقافي والديني الأوروبي، ونظرتها إلى المجتمع من خلال ثنائية « نحن « و « هم «، إذ حيث تقتنص هذه المناسبات لإثارة مشاعر العداء والكراهية للهجرة والمهاجرين، وتصويرهم كخطر يهدد الوحدة القومية والتماسك الوطني فقد نجحت هذه الاحزاب في فرض تواجدها في الساحة السياسية وبسبب خطابها المناهض للهجرة، والرافض للتعددية الثقافية .[١٩] انظر جدول رقم(١– ٣)

جدول رقم (١–٣) يبين نتائج أحزاب اليمين في الانتخابات البرلمان الأوروبي.

العدد	اسم الحزب	تاريخ الانتخاب	النسبة المئوية ٪
١	حزب الاستقلال البريطاني ((UKIP	٢٠١٧	١,٨
٢	الجبهة الوطنية الفرنسية FN))	٢٠١٧	١٣,٧
٣	الحزب الديمقراطي السويدي(SD)	٢٠١٨	١٧,٥
٤	الحركة من اجل المجر (JOBBIK)	٢٠١٨	١٩,١
٥	حزب فوكس الاسباني (VoX)	٢٠١٩	١٠,٣
٦	حزب رابطة الشمال الايطالي(LEGA)	٢٠١٨	١٧
٧	حزب الحركة النمساوي (FPO)	٢٠١٧	٢٦
٨	حزب الشعب الدانماركي (DF)	٢٠١٥	٢١,١
٩	حزب البديل الالماني (AFD)	٢٠١٧	١٢,٦

المصدر

:https://fr.statista.com/infographie/17834/resultats-partis-extreme-droite-en-europe/

تاريخ٢٠٢١/٩/٢٩

وبذلك فقد أصبحت أحزاب اليمين المتطرف جزءًا من العملية السياسية في الاتحاد الأوروبي يحسب لها حساب في صياغة سياسات الهجرة ، وأصبحت الأفكار المعادية للمهاجرين موضوعاً للتبرج السياسي العلني[٢٠]

(١٩) رينا بنافي :صعود اليمين المتطرف ،الاسباب والتداعيات ، دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٩/٢٩.

http://democraticaac.de/?p46400

(٢٠) حسين طلال مقلد: نظرية الاحزاب الاوروبية فوق القومية والبرلمان الاوروبي معالم رؤية مستقبلية، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥.

ثانياً : التداعيات الاقتصادية:

وتتمثل في التأثير على سوق العمل إذ تضيق الهجرة غير الشرعية على المدى القصير ضغوطات على اقتصاد بعض الدول الأوروبية . إذ ترتب أعباء على المالية العامة نتيجة تكاليف استقبال، وإيواء المهاجرين، أما على صعيد سوق العمل، فتأثير الهجرة على الدول المستقبلة للمهاجرين محدود، بأستثناء البعض منها الذي يعاني أصلاً ارتفاعاً في معدل البطالة .[٢١]

وتختلف الأرقام بحسب الدراسات حول تكلفة تدفق المهاجرين غير الشرعيين على المالية العامة، وتشمل الكلفة المصاريف الأولية لتأمين الاحتياجات الإنسانية لطالبي اللجوء[٢٢] والّتي تبدأ من ١٠ يورو للشّخص الواحد الذي يسكن في مراكز الاستقبال وتصل إلى أكثر من ٣٠٠ يورو للّذين يتم إيواؤهم في منازل. وتتراوح الكلفة الإجماليّة للمصاريف الأولية خلال السنة الأولى ما بين ٨ _ ١٢ ألف يورو لكل طالب لجوءه .

اما تأثير المهاجرين في سوق العمل الأوربي فقد أجرت (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية) دراسة بتاريخ تشرين الأول في العام ٢٠١٥ حول تأثير المهاجرين غير الشرعيين في أسواق العمل في الاتحاد الأوربي ، وخلصت إلى أن عدد المهاجرين الذين سيدخلون سوق العمل الأوربي يبلغ نحو (٣٨٠) الف عامل في العام ٢٠١٦ م أي ما يعادل (٠,٣ ٪) من اليد العاملة ، حصة المانيا منها ٢٩٠ الفاً أي (٠,٧ ٪) من سوق العمل الألماني ، وقدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دراسة نشرت في ٢٠ حزيران في العام ٢٠١٨ ، أن عدد العاطلين عن العمل سوف يرتفع بنحو ٦ ٪ بحلول العام ٢٠٢٠ م في ألمانيا ، في غياب إجراءات تساعد اللاجئين على الحصول على عمل وهو اثر سلبي[٢٣]

ثالثاً : التداعيات الاجتماعية :

تتفاوت التداعيات الاجتماعية في أوروبا وتتباين من دولة إلى أخرى وذلك لاختلاف وتباين السياسات المتبعة تجاه المهاجرين عموماً، والمهاجرين غير الشرعيين على وجه الخصوص، ومن ثم فإن هنالك اشكالات متعددة في كيفية التعاطي مع اوضاع المهاجرين داخل المجتمعات الأوروبية، فضلاً عن ذلك ينبغي التأكيد اولاً إلى قضية مهمة، وهي مفهوم الاندماج إذ يواجه المهاجرون غير الشرعيين تحديات جمة للاندماج في المجتمعات المضيفة، فبالإضافة إلى وجودهم غير الشرعي هناك تحديات تتمثل في الثقافات المحلية التي يحملها هؤلاء المهاجرين، فضلاً عن الصورة النمطية

---

(21) Migration policy debate report,How will the refugee surge affect the European ecnomy , Organization for ecomic co – operation And development , November 2015 . PP, 1.2.

(٢٢) نادية بن ورقلة، حني حسين، ابو قاسم سعد الله : تداعيات الهجرة غير شرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديمغرافية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، العدد ٤، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٢٢٨.

(٢٣) رولان مرعب: تداعيات الهجرة غير الشرعية على اوروبا وابعادها، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٩/٣

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D%8AA%D%8AF%D%8A%7D%8B%9D8%9A%D%8A%7D8%AA-%D%8A%7D%84%9D%87%9D%8AC%D%8B%1D%8A-9

السلبية، التي تكونت لدى المجتمعات المضيفة.

فعلى صعيد الثقافات المحلية للمهاجرين : يواجه المهاجرون بصورة عامة، والمهاجرون غير الشرعيين بصورة خاصة في أطار الاندماج تحديات تتعلق بحالة من التناقض في الثقافات التي يحملها هؤلاء المهاجرون لا سيما المهاجرين من ذوي الأصول العربية والإسلامية، وبين الثقافات الأوربية للمجتمعات المضيفة(٢٤)

فقد شكلت ميادين الثقافات المحلية للمهاجرين، وفي مقدمتها (اللغة، الدين)، من أهم تحديات الاندماج في المجتمعات الأوربية المضيفة، حيث ساهمت معظم الثقافات المحلية للمهاجرين غير الشرعيين في الحيلولة دون الاندماج، لما تنطوي عليه هذه الثقافات من قيم وتقاليد يعدوها مقدسة بالنسبة للمهاجرين.(٢٥)

وفي أطار الحد من التوتر الثقافي الذي قد سببه المهاجرين غير الشرعيين، فقد سعى الاتحاد الأوربي كجزء من الاستجابة للنظم الاجتماعية في أوربا الغربية إلى أيجاد محاولات لتخفيف هذا التوتر المتمثل في صراع الهويات إلى وضع استراتيجيات لردم هذه الفجوات الثقافية، فعلى سبيل المثال في العام ٢٠١٦، فقد عقدت لجنة (أرديانى) التي قد شكلها الاتحاد الأوربي حواراً مع منظمات محلية مختصة في المجال الثقافي في عدد من الدول الأوربية لدراسة دور العامل الثقافي في إدماج اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين.

وفي أطار الدعم المالي لمحاولات الدمج الثقافي للمهاجرين غير الشرعيين، فقد خصص الاتحاد الأوربي في العام ٢٠١٧، ما يقارب نحو (٩،٥) مليون يورو لدعم استراتيجيات تمكين المهاجرين من دول عالم الجنوب .(٢٦)

لقد أسهم التباين الثقافي والديني الذي قد جعل من عملية الاندماج صعبة للغاية في ظل مجتمعات لا يحظى الدين بأهمية ضمن ثقافاتها، في الحيلولة دون التكيف والاندماج مع المجتمعات الأوربية(٢٧)

أما على صعيد الموقف الاجتماعي العنصري: يركز الخطاب الأوروبي على ان الهجرة تفرز تهديدات على هوية وثقافة المجتمعات الأوروبية، وما تتضمنه من تراجع القيم والمبادئ الاصلية لشعوبها، إذ يعبر هذا الخطاب عن هاجس أوروبي، يتمثل في الخوف من فرض العنصر غير الأوروبي قيمه وعادات ومعتقداته على المجتمعات الأصلية، وانخراط الأجيال الجديدة المنبثقة عن هذه الهجرات في العمل السياسي، وهذا ما ينعكس سلباً على مطالب الأوروبيين وسلوكهم الانتخابي.(٢٨)

(٢٤) أ. د . عبد الجبار عيسى عبد العال، اسعد عبد الحسين خنجر: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على دول أوروبا الغربية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص، ٥٨.

(25) Alcia Adser, language and Culture as drivers of Migration: linguistic and Cultural barriers affect international Migration flows, Princeton University, USA and IZA , Germany, 2015 ,P. 8.

(٢٦٩ ا. د . عبد الجبار عيسى عبد العال، اسعد عبد الحسين خنجر: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على دول أوروبا الغربية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

(٢٧) ونيسة الحمروني الورفلي : الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط (دراسة التجمع الاقليمي ٥+٥)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٦، ص ١٠٠ – ١٠١.

(٢٨) مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١٠، ص ٧

المبحث الثاني
الاجراءات الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والارهاب.

يلاحظ أن غالبية دول الاتحاد الأوروبي لا تزال تتعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية كمسألة أمنية بالدرجة الاولئ، ومن خلال هذا الفرع سنحاول تسليط الضوء على أبرز الاليات التي تبناها الاتحاد الأوروبي في الحد من هذة الظاهرة وذلك من خلال :

المطلب الاول : الأجراءات الامنية :-

اصبحت قضايا الهجرة في معظم دول المجموعة الأوروبية على أنها من أهم القضايا الأمنية ، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين ، حيث أصبح من الاحتمالات المذكورة أعلاه وجود اعضاء جماعات ارهابية بين المهاجرين والمسلمين وتحوم الشبهات حول المسلمين من إفريقيا، وقد ركز الاهتمام من قبلها بشكل اساسي على ضرورة وقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى شواطئ أوروبا بأليات اقل ما يقال عنها أمنية :

أ-الهيئات المختصة (تشكيل قوات الاورورفورس ، أنشاء وكالة فرونتكس) :-

• تشكيل قوات الاورورفورس:-وهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا لأسباب أمنية وإنسانية تقررها القيادة العامة لهذه القوات التي تأسست عام ١٩٩٦ بقرار من أربع دول أوروبية مطلة على البحر الأبيض المتوسط وهي: فرنسا ، إيطاليا ، البرتغال. أسبانيا ، وتتكون من القوات البرية euro- force ، والقوات البحرية euro_ mar_forc جاهدة لحماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية ألاوروبية ، وفي عام ٢٠٠٢ أنشأت أوروبا قوة التدخل السريعthe rapid reaction force[٢٩]. .

• أنشاء وكالة فرونتكس :- وهي هيئة متخصصة مستقلة مسؤولة عن تنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء في مجال أمن الحدود ، والمعروف border security ، تعرف بأسم frontex ، تم إنشاءها من قبل الاتحاد الأوروبي في تشرين الاول٢٠٠٤ كجزء من تعزيز أمن الحدود الأوروبية من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية، ومن ضمن مهامها :[٣٠].

١-تنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية.
٢- مساعدة الدول الأعضاء في تدريب حرس الحدود.
٣-إعداد الدراسات المتعلقة بالرقابة والإشراف على الحدود الخارجية.
٤-مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تتطلب زيادة الدعم الفني والعمليات على الحدود.
٥-تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم لتنظيم عمليات العودة المشتركة.

وركزت الوكالة على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطا ، لكنها لم

(٢٩) فريجه لدمية، الاليات المعتمدة من قبل الاتحاد الاوروبي لمواجهة الهجرة الغير الشرعية، مجلة المفكر، ع١٢ ، ٢٠١٠،ص ص ١٩٢،١٩٣

(٣٠) بن موسى نبيل وغليسي أحلام : استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية ، مجلة الابحاث القانونية والسياسية – العدد ٢،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف ٢، ٢٠٢٠ ، ص ٢٥١.

ترحل أحداً إلى شمال إفريقيا، بسبب الخلافات حول مسؤولية المهاجرين الذين نجوا من البحر، وفي عام ٢٠٠٩ تأخرت العملية الثانية للوكالة بسبب عدم اتفاق مالطا وايطاليا حول مسألة أستقبال المهاجرين الذين تم انقاذهم من البحر، الا انه في ١٨ حزيران تم اعتراض المهاجرين وسط البحر وإعادتهم إلى ليبيا.

ب - الاجراءات الامنية بتشديد الحراسة الامنية على الحدود الاوروبية.

اتخذ الاتحاد الأوروبي تعزيزات أمنية مشددة على حدود سواحلها من بينها .[٣١]

١-بناء جدار حدودي يصل ارتفاعه إلى ستة أمتار ، ومجهز بكاميرات وتصوير حراري ورادارات بعيدة المدى ، وأجهزة للرؤية في الظلام بالأشعة تحت الحمراء.

٢-قامت إسبانيا مراكز مراقبة إلكترونية ، مزودة بأجهزة إنذار ليلية ورادارات ، كما دعمت هذه المراكز بجهاز مدمج لحراسة المضيق.

٣-مشروع إطلاق قمر صناعي يسمى شبكة فرس البحر ، لتتبع عمليات الهجرة غير الشرعية ، وهو عبارة عن شبكة تتبع سريع لرصد البحر، حيث يتيح نشر المعلومات حول تدفق المهاجرين، فضلاً عن الاتصال بالشرطة في كل دولة.

ج- الاليات بموجب الاتفاقيات الامنية (اتفاقية الادخال ، الاتفاقيات الامنية المشتركة) .

• الاتفاقيات اتفاقية الادخال:-في سياق مكافحة الهجرة غير الشرعية ، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاقيات تتعلق بعودة أي شخص دخل إلى اراضي دولة أخرى بشكل غير قانوني ، وبالتالي عمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على إقناع البلدان الاصلية للمهاجرين والدول التي يمرون من خلالها على إبرام اتفاقيات أو بنود لا عادة الادخال في إطار السياسات المتعلقة بالمساعدات الانمائية التي تنتهجها، اذ حاولت البلدان الاوروبية الغربية دمج هذه الاتفاقيات في اتفاقيات شراكة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا ، الا ان بعض البلدان رفضوا إدخال مواطني الدول الثالثة إلى أراضيهم، مما جعل الأمر أكثر صعوبة([٣٢]).

• الاتفاقيات الامنية المشتركة :-تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول شمال إفريقيا ، من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية و أخرى جماعية من أهمها :

١ - الاتفاقية المبرمة بين ليبيا و إيطاليا: عقدت في طرابلس عام ٢٠٠٧ وبموجبها تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية بعدد ستة قطع بحرية مؤجرة مؤقتًا من إيطاليا ، يتواجد على متنها طواقم مشتركة بين البلدين لغرض التدريب وأعمال المساعدة الفنية لاستخدام و صيانة القطع ، وتقوم الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ سواء في المياه

(٣١) شايفة، بديعة، ازمة الهجرة الغير شرعية ودول الاتحاد الاوروبي، مجلة القانون والاعمال، جامعة الحسن الاول -كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مختبر البحث قانون الاعمال،ع٢،٢٠١٦،ص ص١٩، ٢٠

(٣٢) اسية بن بوعزيز، «سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية «،موقع : تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/١١.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2712

الإقليمية الليبية أو الدولية ، وهناك عدة اتفاقيات بين البلدين في نفس الشأن عام ٢٠٠٣.

٢-الاتفاقية المبرمة بين تونس وإيطاليا: وتقضي ايضا بتزويد ايطاليا تونس بمعدات وأجهزة وقوارب سريعة ، و عقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مع وضع نظام لتبادل المعلومات بين البلدين(٣٣).

٣- الاتفاقية ايطاليا و مصر: تنص على إعطاء فترة كافية للمعطيات المصرية لإعادة توطين مواطنيها ، على أن يتحمل الجانب الإيطالي جميع تكاليف عملية توطين مواطنيهم.

٤ – الاتفاقية بين المغرب وإسبانيا: وهي مذكرة تفاهم وقعت عام ٢٠٠٣ بهدف الحد من الهجرة غير الشرعية بموجب هذا الاتفاق ، يُسمح لـ ٢٠٠ عامل موسمي من المغرب بالعمل في إسبانيا لأكثر من ٩ أشهر، وتعد نموذج للاتفاقيات الناجحة في محاربة الهجرة غير الشرعية.

٥- اتفاقية إسبانيا وموريتانيا : يهدف هذا الاتفاق إلى حل مشكلة السفينة العالقة التي تقل عددا من المهاجرين غير الشرعيين قبالة سواحل موريتانيا في طريقهم إلى إسبانيا وبموجب هذا الاتفاق، تعهدت موريتانيا بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم ، وتعهدت إسبانيا بإنشاء مستشفى ميداني لاستقبال الجرحى منهم.

٦ – اتفاقية إيطاليا والجزائر: بموجب هذه الاتفاقية تم إبعاد جميع المهاجرين غير الشرعيين من الجزائر ، كما تم ترحيل أكثر من مليون شخص ، وأصدرت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام٢٠٠٨ /٢٠٠٩.(٣٤)

المطلب الثاني: الأجراءات السياسية :-

١-حوار ٥+٥ :

ظهرت معالم حوار ٥ + ٥ خلال الدورة الوزارية الأولى التي عقدت في روما في أكتوبر ١٩٩٠ ، والتي شاركت فيها فرنسا والجزائر وتونس وليبيا وإيطاليا والمغرب على مستوى مديري وزارات الخارجية ، و تم تنظيم الندوة الوزارية لهذا الحوار خلال شهر تشرين الاول ١٩٩١بالجزائر و كان من المقرر عقد الحوار في عام ١٩٩٢ ، ولكن تم تعليقه بسبب العقوبات المفروضة على ليبيا في عام ١٩٩٢ وتوقف هذا الحوار لمدة عشر سنوات كاملة من ١٩٩١- ٢٠٠١ ، لينطلق من جديد في اجتماع وزارة الخارجية الدول العشرة ٢٠٠١ في لشبونة بمبادرة برتغالية.(٣٥)

ثم انعقدت قمة منتدى ٥ + ٥ في تونس عام ٢٠٠٣ بهدف إيجاد نهج مشترك وشامل لمعالجة المشاكل من خلال التعاون الحقيقي في قضايا الهجرة غير الشرعية وكذلك محاولة التوصل إلى اتفاق بشأن العمل الجماعي وهذا يشمل أيضًا البلدان

(٣٣) شايفة، بديعة ،ازمة الهجرة الغير شرعية ودول الاتحاد الاوروبي، مجلة القانون والاعمال ، مصدر سبق ذكره، ص ٢١

(٣٤) فايزة بركان، اليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمو لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الحاج لخضر –باتنة– كلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١١/٢٠١٢،ص ص١٠٢،١٠٢.

(٣٥) واثق عبد الكريم حمود: موقف الاتحاد الاوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الافريقية) ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٢٠ ، كلية القانون ، جامعة كركوك، ٢٠١٧ ، ص ٣٧٢

الأفريقية التي ينتمي إليها المهاجرون غير الشرعيين ، وبالتالي فالعمل مع هذة الدول ضرورة محتمة من خلال ارجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية شرط موافقة دول العبور، ويقترح المشروع على الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين معاقبة الاشخاص الذين هاجروا بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث اشهر الئ ٢٠ عاما وبغرامات مالية.(٣٦)

٢-بيان الرباط ٢٠٠٦ :-

بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٣ طلبت ٦٠ دولة أفريقية وأوروبية من مساعد المفوضية العليا لشؤون اللاجئين معالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا وأوروبا ، وقد صدر بيان يتضمن أسس التعاون والتعامل مع المشكلة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية، كما دعي البيان المنظمات الدولية إلى المساعدة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها.

٣ - ميثاق الهجرة واللجوء :-

تشكل هذه الاتفاقية التزامًا سياسيًا تجاه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لبناء سياسة أوروبية مشتركة للهجرة واللجوء، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء سياسة عادلة وفعالة لمواجهة التحديات التي تطرحها الهجرة والفرص الإيجابية التي تصاحبها وهكذا تبنت الدول الاوروبية ميثاق الهجرة الذي تقدمت به فرنسا في ٢٠٠٨/٧/٧.(٣٧)

المطلب الثالث : الأجراءات الاقتصادية.

تعود أهمية الآليات الاقتصادية للدور الخطير الذي تمثله الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الأوروبي وتتمثل هذه الآليات في :

١-آليات الجوار والشراكة الأوروبية:

توفر هذه الآلية التمويل لسياسة الجوار الأوروبية ، والتي من خلالها تمر مساعدات الدعم لفائدة الدول الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية ، وهي أداة للتعاون ويديرها قسم المساعدة الأوروبية للتنمية، ويتم من خلالها تجسيد القرارات السياسية وترجمتها على ارض الواقع، فهذة الآلية ضمنت تمويل الشراكة الأوروبية المتوسطية وحلت محل آلية المساعدة الفنية لصالح الدول المستقلة في وسط وشرق أوروبا(٣٨)

وتتمثل أهدافها فيما يلي:(٣٩)

١-دعم التغيير الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان.

٢-تسهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق وتشجيع التنمية المستدامة.

(٣٦) أ . عبد الكريم عطوات ، السياسات الأوروبية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية ، العدد ٣ ، المركز الجامعي بأفلو/الأغواط، ٢٠١٩ ، ص ١٢٢.

(٣٧) فريجه لدمية ، الاليات المعتمدة من قبل الاتحاد الاوروبي لمواجهة الهجرة الغير الشرعية، مجلة المفكر،مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠

(٣٨) اسية بن بوعزيز، «سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية «،مصدرسبق ذكره.

(٣٩) مصدر نفسه.

٣-تشجيع التعاون في السياسات ذات المصلحة المشتركة مثل مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

٢- التعاون من أجل التنمية:

إن تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية هي إحدى طرق وقف الهجرة غير الشرعية أو على الأقل الحد منها ، والاعتماد على التنمية كمحفز في توفير فرص العمل وإزالة الفروق في المعيشة بينها وبين الدول الأخرى المستقبلة مما يؤدي الئ ايقاف ضغط الهجرة ،و تتم التنمية من خلال دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية ، وتشجيع دعم الاستثمار الأجنبي الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، فضلاً عن تحرير التبادل التجاري.(٤٠)

(٤٠) شايفة، بديعة، ازمة الهجرة الغير شرعية ودول الاتحاد الاوروبي ،مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

الخاتمة

تعد الهجرة غير الشرعية أحد التهديدات التي تواجه الدول الأوروبية ، والتي أصبحت مرتبطة بمظاهر العنف والارهاب والجريمة المنظمة بمختلف اشكالها، وهو ماجعلها تشكل تهديداً وخطراً على الامن المجتمعي الأوروبي ، وتسبب حالة من الفوضئ واللاأمن في المجتمعات الأوروبية. وتاخذ هذة منحى خطيراً قد يصل لدرجة التسبب في تفكك الاتحاد الأوروبي، وهو ما قد بدأ يظهر جلياً مع استغلال تيارات وأحزاب اليمين المتطرف لهذا الملف في خطاباتهم العامة المعادية للمهاجرين وللإسلام.

ومع تنامي صعود اليمين المتطرف سياسياً وانتخابياً، تبدو الحاجة ماسة الئ تبني استراتيجيات فعالة للحفاظ على تماسك المجتمعات وحمايتها من كل فكر او سلوك يهدد امنها واستقرارها ، وهذا ما جعل الدول الأوروبية تترجم انعكاسات هذا الوضع بأمننة الهجرة غير الشرعية عبر تسخيرها لمجموعة من الاستراتيجيات و الآليات الأمنية و السياسية و الاقتصادية التي سعت من خلالها إلى المحافظة على أمنها.

وتوصلت الدراسة الى ابراز الاستنتاجات وعلى النحو الاتي: –

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية والارهاب من أهم التحديات التي تهدد امن وسلامة الدول الأوروبية التي شهدت تدفقاً كبيراً للمهاجرين غير الشرعيين نتيجة لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية.

يواجه الاتحاد الأوروبي أزمات داخلية على خلفية ملف الهجرة ، واختلاف وجهات النظر بين صناع القرار الأوروبيين حول الآليات والسياسات التي يجب اتباعها لوقف موجات الهجرة غير الشرعية.

تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية والارهاب منحى خطيراً قد يصل لدرجة التسبب في تفكك الاتحاد الأوروبي، وهو ما قد بدأ يظهر جلياً مع استغلال تيارات وأحزاب اليمين المتطرف لقضية الهجرة والمهاجرين في خطاباتهم العامة المعادية للمهاجرين وللإسلام.

مع تنامي صعود اليمين المتطرف سياسياً وانتخابياً، أصبحت الحاجة ماسة الئ تبني استراتيجيات فعالة للحفاظ على تماسك المجتمعات ، وهذا ما جعل الدول الأوروبية تترجم انعكاسات هذا الوضع بأمننة الهجرة غير الشرعية عبر تسخيرها لمجموعة من الاستراتيجيات والآليات الأمنية و السياسية و الاقتصادية التي سعت من خلالها إلى المحافظة على أمنها.

أفرزت الهجرة غير الشرعية والأرهاب جملة من التداعيات ، ففي اطار الواقع الاجتماعي تمثلت في قضية اندماج المهاجرين داخل المجتمعات الأوروبية ، وتأثيرهم على هوية وثقافة المجتمعات الأوروبية، وما تتضمنه من تراجع القيم والمبادئ الاصلية لشعوبها، إذ يعبر هذا الخطاب عن هاجس أوروبي، يتمثل في الخوف من فرض العنصر غير الأوروبي قيمه وعادات ومعتقداته على المجتمعات الأصلية، وانخراط الأجبال الجديدة المنبثقة عن هذه الهجرات في العمل السياسي، وهذا ما ينعكس سلباً على مطالب الأوروبيين وسلوكهم الانتخابي. اما في اطار الواقع الاقتصادي ، فيتمثل في

التأثير على سوق العمل إذ تضيف الهجرة غير الشرعية على المدى القصير ضغوطات على اقتصاد بعض الدول الأوروبية ، وترتب أعباء على المالية العامة نتيجة تكاليف استقبال، وإيواء المهاجرين.